من بين ١٣٠ مؤسسة مالية وبنك:

بنك الأمل للتمويل الأصغر في اليمن يحقق المركز الأول عالمياً لجائزة التمويل الإسلامي ٢٠١٠م

■ ،،الرياض/سبأ

أعلنت لجنة التحكيم الخاصة بالمسابقة العالمية لتحديات التمويل الأصغر الإسلامي فوز بنك الأمل للتمويل الأصغر بجائزة تحديات التمويل الأصغر الإسلامي ٢٠١٠م.

جاء إعلان فوز البنك بالجائزة التي يرعاها كل من البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة سيجاب العالمية ومؤسسة جرامين جميل وديتشه بانك من بين أكثر من ١٣٠ بنكا ومؤسسة مالية تقدمت للحصول على الجائزة من ٤٣ دولة، كون البنك يقدم خدمات مالية إبداعية ومتطورة ذات طابع إسلامي اسهمت في خلق الكثير من فرص العمل في اليمن خاصة بين فئة الشباب.

وقالت اللجنة أن اختيار البنك تم بناء على نموذجية العمل المتكامل الذي يقدمه البنك، وتوافق منتجاته مع معايير الجائزة، إلى جانب الالتزام الكامل بالشريعة الإسلامية في منتجاته، والتزامه بالضوابط الشرعية المتكاملة للعمل، والنمو الكبير الذي يسجله في التوسع في تقديم الخدمات المالية، إضافة إلى وجود خطة تفصيلية واضحة المعالم.

وبناء على هذا التقدير العالمي يصبح بنك الأمل أول تجربة فريدة من نوعها في العالم يقدم خدمات مالية متنوعة وفق الصيغ الإسلامية لذوي الدخل المحدود من أصحاب المشاريع الصغيرة.

وتشمل الجائزة التي حصل عليها البنك منحة للدعم الفني لتعزيز قدراته في التوسع والانتشار، بالإضافة إلى مبلغ ١٠٠ ألف دولار لتمويل برامج التمويل الأصغر الإسلامي فضلا عن حصوله على شهادة الريادة في تقديم خدمات التمويل الأصغر الإسلامي عالميا.

وحقق بنك الأمل للفقراء هذا الإنجاز العالمي، ولم يمض على تأسيسه سوى ثلاثة اعوام، حيث حقق ثلاثة إنجازات منذ إنشائه، فقد احتل المرتبة الأولى من حيث عدد العملاء وحجم المحفظة في اليمن، وفاز بجائزة الابتكار لعام ٢٠١٠م على المستوى العربي، وتم تتويجه خلال المؤتمر الدولي الرابع لتمويل الشباب الذي عقد في واشنطن في سبتمبر ٢٠١٠م كثاني أفضل تجربة في تمويل الشباب على مستوى العالم.

ويتوسع بنك الأمل بسرعة قياسية في خمس محافظات يمنية، وهو يعمل الان من خلال ١١ فرعا، ويسيطر على ٢٤٪ من الحصة السوقية في سوق التمويل الأصغر في اليمن، ويمتلك أكثر من ١٨٥١٢ مدخراً في ظرف عامين.

وصرف البنك أكثر من ٢٢٤٢٤ تمويلاً حتى نهاية عام ٢٠١٠م بمحفظة مالية تقدر بـ٥٠٥ ملايين دولار، فيما بلغ عدد المستفيدين ٤٢٠ ألفاً بمعدل ٥ أفراد في كل أسرة، فيما بلغت نسبة النساء المقترضات ٥٦٪، ونسبة سداد القروض ١٠٠٪، وذلك مؤشر على الالتزام الذي يبديه العملاء، ونجاح مشروعاتهم الذي يحفزهم على السداد للحصول على قروض جديدة.

وتقدم للتنافس على الجائزة ١٣٠ متنافسا يمثلون ٤٣ دولة، وبعد الفرز والتقييم تم اختصار المتنافسين إلى خمسة مرشحين ثم إلى مرشحين اثنين، وأعلنت لجنة التحكيم بالإجماع اختيار النموذج المقدم من بنك الأمل في الجمهورية اليمنية على أنه الأفضل.

وقد اعتمدت لجنة تحكيم المسابقة معايير عالية لتقييم المؤسسات المتنافسة، أهمها أن تكون المنتجات المقدمة لذوي الدخل المحدود معبرة عن أفكار جديدة ومبتكرة، وأن تكون نماذج لأعمال مستديمة وقائمة على الاكتفاء الذاتي، وأن تكون قابلة للتوسع، وأن تكون المنتجات ربحية ومعقولة التكلفة وملتزمة شرعيا، وملائمة لاحتياجات الفقراء والمهمشين اقتصاديا.

وقد شكل هذا الانجاز العالمي الجديد للبنك إضافة جديدة إلى قائمة النجاحات التي حققها البنك خلال سنتين من بداية مزولة نشاطه مطلع عام ٢٠٠٩م، اذ يحتل الآن المرتبة الأولى في صناعة التمويل الأصغر في اليمن من بين ١١ بنكاً ومؤسسة تعمل في تمويل أصحاب المشاريع الصغيرة، وفاز بجائزة الابتكار والإبداع لعام ٢٠٠٩م كأفضل مؤسسة مالية في مجال الابتكار والإبداع على مستوى العالم العربي، وتوج بنك الأمل في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل الشباب الذي عقد بواشنطن في سبتمبر ٢٠١٠م كأفضل ثاني تجربة في تمويل الشباب على مستوى العالم.

يذكر أن بنك الأمل للتمويل الأصغر المؤسس بالشراكة بين الحكومة اليمنية ومنظمة الخليج العربي للتنمية والقطاع الخاص هو الأعلى في النمو وسرعة الانتشار في مجال تقديم القروض الصغيرة في الوطن العربي ويسيطر على ٢٥٪ من سوق التمويل الأصغر في اليمن، ويمتلك أكثر من ١٩ ألف مدخر، ومول البنك أكثر من ٢٥ ألف مشروع حتى نهاية عام ٢٠١٠م بمحفظة مالية تقدر بـ ٥,٥ مليون دولار، فيما بلغ عدد المستفيدين ١٢٥ ألف مستفيد بمعدل ٥ أفراد في كل أسرة، فيما بلغت نسبة النساء المقترضات ٦٢٪، ونسبة سداد القروض ١٠٠٪.

الصندوق الاجتماعي ينفذ ١٠,٧ ألف مشروع بتكلفة ٢٦٠ مليار ريال

■ ،،صنعاء / سبأ

نفذ الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الفترة ما بين ١٩٩٧-٢٠١٠م أكثر من ١٠ آلاف و٧٦٨ مشروعا تنمويا وخدميا في عموم محافظات الجمهورية بتكلفة ٢٦٠ مليار ريال.

وأوضح تقرير صادر عن البنك الدولي حصلت «سبأ» على نسخة منه أن تلك المشاريع توزعت على جميع المديريات وغطت ٨٦ ٪ من عزل وقرى الجمهورية بهدف التقليل من الفقر وإيصال خدمات التنمية للمجتمعات والفئات المحرومة بتكلفة تشغيلية بلغت ٥٪ من قيمة المشاريع.

وأشار التقرير إلى أن الصندوق استكمل خلال العام ٢٠١٠م المرحلة الثالثة من عملياته فيما بدأ المرحلة الرابعة مطلع العام الجاري مع توفر الدعم القوي من الجهات المانحة، والمجتمعات المحلية والحكومة.

وصنف التقرير أداء الصندوق الاجتماعي للتنمية بالناجح والمرضي .. مبررا ذلك بقدرة الصندوق على التنفيذ الفني والمؤسسي للمشاريع وكذلك الأداء المالي والتعاقدي خلال فترات التنفيذ .

وبين أن الصندوق يقوم بتصميم أنشطته لتلبي الاحتياجات ذات الأولوية للمجتمعات المحلية، والاستراتيجيات الوطنية والقطاعية .. لافتا إلى ما قام به الصندوق من تطوير في هيكله التنظيمي خلال المراحل الثلاث من عمليات تنفيذ المشاريع بما في ذلك إيجاد نظام حديث للمعلومات الإدارية للإلمام بالجوانب المتعلقة بالمشاريع.

كما استعرض التقرير جهود الصندوق في المجال الاستثماري وتطوير قدرات موظفيه بهدف توسيع نطاق أنشطته بمختلف القطاعات، وبما يعود بالفائدة على أكثر من نصف السكان في اليمن.

خلال العام الماضي:

٧٣٦ مليون ريال إيرادات مؤسسة المياه بوادي وصحراء حضرموت

■ ،، بلغ إنتاج المياه للمؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بمناطق الوادي والصحراء للعام ٢٠١٠م أكثر من ١٢ مليون متر مكعب تستخرج من «٣٠» بئر عاملة في جميع حقول المؤسسة بالوادي منها ٨,٦٤٣,١٧٥ متراً مكعب مياه مباعة يستفيد منها أكثر من ٢٨٠ ألف نسمة من سكان وادي حضرموت في المدن الحضرية، فيما بلغت المياه الفاقدة حوالي ٣ ملايين متر مكعب وبنسبة ٢٩٪ وارتفع عدد المشتركين بالمؤسسة إلى حوال ٤٠ ألف مشترك فيما بلغت الأمتار المركبة في الشبكة أكثر من ٦٥ ألف متر.

أوضح ذلك لـ«الثورة» الأخ عامر سعيد العامري، مدير عام المؤسسة، مشيراً إلى أن المؤسسة تسير بخطى ثابتة لإنجاز مشاريعها وأنشطتها المدرجة في إطار البرنامج الاستثماري والبرامج التنفيذية الأخرى، حيث شهدت خلال العام الماضي جملة من النجاحات في الجانب الفني من خلال العمل على تقديم خدمات المياه النقية والصالحة للشرب على مدار الساعة أو في الجانب الإيرادي.

لافتاً إلى أن المؤسسة حققت قفزة في جانب إيراداتها التي بلغت أكثر من ٧٣٦ مليون ريال بزيادة ١٣٨مليون ريال عن العام ٢٠٠٩م، منها ٦٣٧ مليون ريال إيرادات مياه مباعة و٧٥ مليون ريال إيرادات متنوعة و٢٣ مليون ريال إيرادات تحويلية في حين بلغت المتحصلات النقدية حوالي ٦٦١ مليون ريال بنسبة تحصيل تقدر بـ٨٩,٣٢٪ وهو ما يؤكد حجم الجهد والعمل الجيد الذي تبذله الإدارة المالية بالمؤسسة.

وفيما يتعلق بالمشاريع الجاري تنفيذها ضمن البرنامج الاستثماري للمؤسسة للعام الماضي التي بلغت نسبة الانجاز فيها أكثر من ٧٥٪ أوضح العامري أن المؤسسة تقوم حاليا بتنفيذ عدد من المشاريع منها حفر بئرين في حقل دمون بتريم بكلفة ٥٧ مليون ريال وتوريد وتركيب شبكات مياه في مدينة القطن وضواحيها وفي سحيل شبام وشعب أحمد والكوادر بمدينة شبام وإحلال الشبكات القديمة للمياه المجلفنة واستبدالها بأنابيب بلاستيكية في كل من سحيل المقارمة بالحوطة ومنطقة الغرف بسيئون بأكثر من ٢٤٣ مليون ريال.

مشيراً إلى أن المؤسسة شهدت تنفيذ عدد من المشاريع حيث تم الانتهاء من تجهيز حقل موشح بمديرية شبام والذي يشمل ٣ آبار وتجهيزها بالمضخات وربطها بالتيار الكهربائي وربطها بالخزان الرئيسي والشبكة الرئيسية مع الخط الناقل للحقل بكلفة ٣٢٦ مليون ريال، إضافة إلى تجهيز خمس آبار بحقل جثمة بمدينة سيئون بكلفة تقدر بـ١٠٧ ملايين ريال.

كما تم تنفيذ شبكات مياه جديدة بمناطق ساة وقبير وظاهر والخبة بمديرية القطن وقريو والمسيلة وسحيل القارة بمديرية شبام بأطوال تزيد عن «٦٩,٦٨٥» متراً وبقيمة تصل إلى ١١٣,٠١٧,٤٧٥ ريالاً.

ورشة عمل حول مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية

■ صنعاء/سبأ

عقدت أمس بصنعاء ورشة عمل خاصة بدور المنظمات المجتمع المدني بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، نظمها مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان بالتعاون مع البنك الدولي.

ناقشت الورشة بمشاركة عدد من البرلمانيين وممثلي منظمات المجتمع المدني والمهتمين مبادرة الشفافية ودور منظمات المجتمع في المبادرة وتقرير الافصاح الأول الخاص بمبادرة الشفافية والتعريف بمبادرة الشفافية العالمية والفوائد المترتبة من تنفيذها، بالإضافة إلى تسليط الضوء على المبادرة في اليمن واستعراض لأهم المستجدات والتطورات في أعمال المجلس اليمني للشفافية والاطلاع على التقرير الأول حول المطابقة الخاصة بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في اليمن للأعوام من ٢٠٠٥ -٢٠٠٧م.

وفي الورشة أشار عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد رئيس قطاع المجتمع المدني عز الدين الأصبحي، إلى أن الورشة تأتي لتعزيز دور المجتمع المدني من أجل الشفافية والتعريف بمبادرة الشفافية (أي تي) والفوائد المترتبه على تنفيذها.

فيما أشار ممثل عضو مجلس الشفافية اليمني للصناعات الاستخراجية توفيق البذيجي، وممثل تحالف الشفافية ومراقبة الصناعات الاستخراجية أحمد الزكري، إلى أن تواجد المجلس الشفافية والتحالف من أجل توحيد جهود تحقيق الشفافية في مجال الاستخدام الجيد لموارد الصناعات الاستخراجية، وكذا ضمان الشفافية والمصداقية في مدفوعات ومقبوضات قطاع الصناعات الاستخراجية في اليمن.

واستعرضا مهام المجلس والتحالف في رفع الوعي لدى المواطن بأهمية الاستغلال الجيد للموراد وعدم إهدارها، وتحقيق المشاركة الشعبية الفاعلة والعمل على ضمان حق الحصول على المعلومات من خلال التشريعات والأنشطة المجتمعية خدمة لاغراض الشفافية ومكافحة الفساد.

كما قدمت ممثلة البنك الدولي، ساشا نبذة تعريفية لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، والفوائد التي تعود على المجتمع المدني من المبادرة التي ترتكز على أن تكشف الشركات عن المدفوعات التي تقدم للحكومات وأن تكشف الحكومات عن العائدات التي تتلقاها من الشركات.

يذكر أن تحالف الشفافية ومراقبة الصناعات الاستخراجية هو تحالف مستقل ومحايد، غير ربحي، يمثل إطارا تنظيميا يوحد جهود المنظمات المدنية والمتخصصين الاكاديميين والحقوقيين والإعلاميين وغيرهم من الناشطين الساعين إلى المساهمة المنظمة في الرقابة على الصناعات الاستخراجية وتحقيق الشفافية في تحصيل مواردها والاستخدام الجيد لها وضمان حق الحصول على المعلومات وحرية تداولها.